(أثر الارهاب على التنمية والامن الغذائي في العراق)

أ.م.د. ماجد صدام سالم

جامعة ميسان / كلية التربية الاساسية

المستخلص:

ما يحدث من عمليات إرهابية في العراق تستهدف حياة الانسان العراقي ومرافق الحياة الحيوية ومنها المناطق الزراعية ومخازن الحبوب، لها الأثر الكبير على الامن الغذائي العراقي ولا سيما المحافظات التي احتلها (داعش) بعد حزيران من عام ٢٠١٤. فالجماعات الارهابية قامت بتدمير الاراضي الزراعية وبحرق البساتين، ونهب الماشية، والآلات، وزرع الألغام الأرضية في المناطق الزراعية. وكذلك الحرب ضدّ تنظيم داعش أدّى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي للعراق، كون معظم المزارعين قد تركوا مزارعهم ونزحوا عنها خارج مناطق سيطرة الارهابيين والذي أصبح يقدّر بأقل من ٤٠% من مستويات قبل ٢٠١٤. وايضا قبل احتلال داعش كان حوالي ثلثي مزارعي العراق يحصلون على الري وبعد ثلاث سنوات فقط انخفض هذا المعدل إلى ٢٠٪. وكذلك ضاعت ما يقرب من ٧٥٪ من الماشية، وارتفعت النسبة إلى ٩٥٪ في بعض المناطق. والعديد من النازحين بدأو يشعرون بعدم الرغبة بالعودة، مع تدمير مزارعهم ومصادر رزقهم. ويبدو أن هذا النمط ينعكس أيضاً في مناطق ريفية أخرى من العراق لم تتأثر بالحرب. ما لم تكن هناك مساعدة حكومية، فإن الأضرار الطويلة المدى التي لحقت بالبيئة الريفية في العراق سوف يتردد صداها لسنوات القادمة وتكون اثارها على التنمية والامن الغذائي في العراق كبيرة.

الكلمات المفتاحية : الارهاب ، الامن الغذائي ، التنمية ، داعش

(The Effects of Terrorism on Development and Food Security in Iraq)

Dr. Majid, Saddam Salim \ Misan University - College of Basic Education

Abstract

The terrorist attacks in Iraq targeting the life of Iraqi people and vital life facilities, including agricultural areas and grain stores, have a significant impact on Iraqi food security, particularly the provinces that occupied it after June 2014. Terrorist groups destroyed agricultural land and burned orchards, Looting of livestock, machinery and laying of landmines in agricultural areas. As well as the war against an organized organization that led to the decline of agricultural production of Iraq, as most of the farmers have left their farms and displaced outside the areas of terrorist control, which is estimated at less than 40% of levels before 2014. Also before the occupation was encouraging about two-thirds of Iraq's farmers get irrigation and after three Only years this rate has fallen to 20%. Approximately 75% of livestock were lost, and the percentage rose to 95% in some areas. Many Displaced persons are beginning to feel unwilling to return, with their farms and livelihoods destroyed. This pattern also

appears to be reflected in other rural areas of Iraq not affected by the war. Unless there is government assistance, the long-term damage to Iraq's rural environment will resonate for years to come, and its effects on Iraq's development and food security will be considerable.

المقدمة:

تكمن اهمية الامن الغذائي في قدرة الدولة على التحكم بمتطلبات المعيشة للمجتمع العراقي في جميع الظروف تزاماً مع قدرتها على توفير متطلبات الحياة بالظروف المستقرة ذاتها، لأن الامن الغذائي يمثل شرطا من شروط السيادة الوطنية للدولة، وفق ذلك فان عملية تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية تتوقف على الخطط الناجحة للدولة في هيكلة القطاع الزراعي بجانبيه الزراعي والحيواني، وفي بلد مثل العراق فان شروط النهوض بالقطاع الزراعي متوفرة (مياه، اراضي صالحة للزراعة، ايدي عاملة) لكنّ هناك ضعفا خطيرا في الارادة السياسية والاقتصادية لتحقيق هذا النهوض وهو ما حال دون ديمومة الزراعة وتراجع واضح في البيئة الريفية التي تمثل البنى التحتية للأمن الغذائي. وما حصل في عام ٢٠١٤ من احتلال (داعش) لمحافظات مهمة من حيث الانتاج الزراعي وكبر المساحة لحدث خطير أثرا سلبا على الامن الغذائي في العراق.

واصبحت العلاقة بين الامن الغذائي وبقية حلقات الامن مفقودة (الامن المائي، الامن البيئي، والامن الاجتماعي، الامن الاقتصادي ...الخ) وهي علاقة تماثلية أذ يهدد انعدام أي منها الامن الغذائي، كما يؤدي إنعدام الامن الغذائي الى تدهورها جميعاً، ولذا يشكل فقدانه تهديدا خطيرا لاهم المبادئ والقيم المرتبطة بالحق في الحياة والكرامة الانسانية وبالتالي يعد من اهم مهدادت الاستقرار والامن على المستوى المحلي والقومي.

كذلك يعد عدم توفر الامن الغذائي من اهم المهددات الخارجية لأمن وسيادة الدولة وكذلك من أقوى أسباب تفشي الجريمة وظهور الامراض والظواهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية في المجتمع، وفي المقابل فأن ارتفاع الجريمة وعدم توفر الامن الاجتماعي يؤدي لنقص الانتاج ويؤثر سلباً على الامن الغذائي في المحافظات المتأثرة بالارهاب، أذ يصبح المجتمع طارداً للمستثمرين والمنتجين وربما يتدهور الامن المجتمعي بدرجة كبيرة تؤدي الى توقف الانتاج بصورة كاملة كما هو الحال في كثير من مناطق الحروب والنزاعات المسلحة، فتحدث بعدها هجرة ونزوح جماعي من مناطق النزاع التي تكون في اغلب الاحيان مناطق انتاج الغذاء كما حصل في احداث حزيران من عام ٢٠١٤ من احتلال عصابات داعش الارهابية لمحافظات نينوى والانبار وصلاح الدين وبعض من اراضي محافظات ديالى وكركوك. وسنتطرق في هذا البحث عن اثر العمليات الارهابية التي حدثت فيها على الامن الغذائي في العراق ومن خلال هذه المقدمة نضع اطار نظري للبحث كالتالي:

١-مشكلة البحث: ماهي الاثار المترتبة عن العمليات الارهابية في محافظات شمال وغرب العراق على الامن الغذائي في العراق ؟.

٢-فرضية البحث: ان العمليات الارهابية التي تعرضت لها بعض المحافظات شكلت تحدياً كبيرا للامن الغذائي في العراق.

٣-هدف البحث: هو بيان ما حصل من خلل كبير في الامن الغذائي للعراق بعد احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية وما تركه على الانسان والارض من اضرار بلغت حد كبير ومؤثر، ولتلافي مشاكل ما حصل في وخاصة بعد تحرير تلك المحافظات من الارهاب .

٤-حدود البحث: الحدود المكانية متمثلة بالمحافظات العراقية التي تعرضت للعمليات الإرهابية في عام ٢٠١٤

٥- المفاهيم والمصطلحات:

أ-الإرهاب: Terrorism : كل سلوك عدواني ماديا كان أو معنويا، سواء أكان ظاهريا أو باطنيا ينتج عنه تهديد، وتخويف، وترويع للأبرياء وإيذاؤهم وإعاقتهم جسديا أو فكريا أو نفسيا أو روحيا أو حتى في ممتلكاتهم ومصالحهم بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة بما فيها الوسائل الالكترونية الحديثة كالانترنيت والهاتف لتحقيق أطماع ومآرب سياسية أو عقائدية أو اقتصادية، وقد يصدر فعل الارهاب من أشخاص أو جماعات او دول متسلطة.(قيراط، ٢٠١١، ص١١)

ب- الامن الغذائي: Food Security تختلف مفاهيم الامن الغذائي من دولة الى اخرى ومن منطقة الى اخرى، حسب الايدولوجية والثقافة لتلك الدولة والمنطقة، وهو مفهوم وضعته المنظمات والهيئات الدولية، وتبنته مختلف الحكومات ليأتي متزامنا مع مصطلحات أخرى كالامن القومي والاستراتيجي والاجتماعي، ويقصد به قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الاساسية لافراد الشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام سواء بانتاجها محليا أو استيرادها. ولذلك فمن ضرورة توفير مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة في العالم، لذلك توفر الفرص لكل الناس في كل الاوقات للحصول على غذاء كاف لحياة صحية ونشيطة او هو ضرورة توفير المستوى الغذائي الملائم كما وكيفا (سلمان، ٢٠٠١ ، ص١٥٥).

ج –داعش :ISIL هو التنظيم الارهابي أختصار للدولة الاسلامية في العراق والشام وقد سيطر ها التنظيم على محافظات شمال وغرب العراق عام ٢٠١٤. وقد تم طرده من تلك المحافظات نهاية ٢٠١٧.

مما لا شك فيه أن الاعمال الارهابية وما ينجم عنها من خسائر بشرية ومادية وآثاره للفزع والرعب لا يقتصر أثرها فقط على محل حدوثها بل يمتد الى كافة المحافظات الاخرى في العراق، وما ينجم عنها من انعكاسات سلبية تصيب مرافق الحياة المختلفة لها الاثر الكبير على المجتمع وعن تنميته وتطوره وفي ضوء ذلك سوف نتناول بيان الانعكاسات السلبية للاعمال الارهابية على التنمية بمختلف انواعها على النحو التالي:

اولاً- انعكاسات الارهاب على التنمية في العراق:

١- الارهاب والتنمية البشرية:

مما لاشك فيه ان الارهاب له تأثيرات مختلفة في مجمل الحياة العامة، منها ما يتعلق بقضايا التنمية واعادة البناء..الخ، واخرى لضمان المستقبل، ولا سيما تأثيره على أوضاع التنمية البشرية، بما تمارسه العمليات الارهابية بتأثيرها على التنمية البشرية ومكوناتها المختلفة ومنها (الصحة والتعليم والدخل)، فكان للعمليات الارهابية من اثر الكبير على صحة الانسان في المحافظات التي استباحها في حزيران من عام ٢٠١٤ في شمال وغرب العراق وكذلك على التعليم ودخل المواطنين الاقتصادي.

على الرغم من هدف الارهاب يكمن في احداث خلل في النسيج الاجتماعي والقضاء على التسامح والتعايش السلمي بين الطوائف المختلفة وما حصل من عمليات تهجير للسكان في تلك المناطق كان لها ابعاد اجتماعية واقتصادية وكذلك سياسية وتدمير للحضارة بمختلف مسمياتها، وافراغ البلد من ارثه الثقافي والحضاري، فضلا عن استنزاف قدراته المالية (الجاف، ٢٠٠٨،ص٨٣). تركت سنوات الحرب على الارهاب في العراق (٣,٢ مليون) شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي. في المناطق التي تم تحريرها بعد عام ٢٠١٧، وهنالك فرص محدودة لكسب الرزق، مما يقلل من قدرة الاسر النازحة على شراء المواد الغذائية والضروريات الأخرى،

وتقييد الوصول إلى نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) ، وهي شبكة أمان اجتماعية مهمة تؤهل العراقيين للحصول على حصص الدقيق والأرز وزيت الطبخ من الدولة بشكل منظم (FAO/WFP 2018. p13).

٢- الارهاب والتنمية الاقتصادية:

ان التدهور الامني يفرض ضياع لجهود التنمية الاقتصادية نتيجة انحسار دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي العام، لان حدوث العمليات الارهابية هدد الاستثمار في القطاع الخاص بتنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات بسبب ارتفاع حجم المخاطر التي تهدد ارواح المستثمريين ورووس الاموال على حد سواء، حيث توصف تلك رووس الاموال بمثل هكذا اوضاع بأنها (جبانة) فزعزة الامن والاستقرار تجعلها تهرب خارج المناطق التي يهددها الارهاب(الزبيدي، ٢٠٠٩، ص٢٥٢).

وبالنسبة للمستثمر الاجنبي يفضل الدول ذات البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة، فالاستقرار السياسي والامني يعد مطلبا أساسيا وذو أهمية كبيرة في القرار الاستثماري الخارجي، لذا تعد عوامل جذب للاستثمار الخارجي المباشر على نقيض من البيئة السياسية والامنية غير المستقرة والتي تكون طاردة للاستثمار الاجنبي. وها حال العراق انه لم يتمتع ببيئة مستقرة بعد عام ٢٠٠٣ فما بالك بالمناطق التي خرجت عن السيطرة واحتلال (داعش) لها عام ٢٠١٤ فقد اصبحت الاوضاع الاقتصادية بأدنى مستوياتها وهروب رؤوس الاموال المحلية بمختلف انواعها. واصبح للارهاب دور واضح وكبير في تدمير التنمية الاقتصادية من خلال أثره بشكل مباشر في تدمير البنى الارتكازية ومشاريع التنمية الاستراتيجية مثل المستشفيات والمدارس والمصانع والحقول النفطية والطرق والجسور والخ.

وعموما فأن الأداء الاقتصادي العراقي ومن خلال معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الأخيرة من ٢,٤ في المئة في عام ٢٠١٥ وكما كانت نسبة ٢,٧٪ في عام ٢٠١٦ منافسة مع جيرانها في المنطقة، مثل الأردن، والتي سجلت ٢,٤ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. كما في جدول (١) يشير إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل عام تقريبا بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦ ، وبلغت ذروتها ١٢,٥ في المئة في عام ٢٠١٢.

وأن أدنى معدل نمو كان عام ٢٠١٤ ، عندما انخفض المعدل بشكل كبير إلى ٢,٠ في المائة ، نتيجة احتلال داعش لثلث مساحة العراق مما أعطى هذا التنظيم امكانات اقتصادية كبيرة من السيطرة على المصارف والمصانع وحقول النفط. لدعم اقتصاد هذا التنظيم السيطرة على تلك المقدرات، ثم ارتفع معدل الناتج المحلي الاجمالي مرة أخرى إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ بعد تقديم الدول والمنظمات بعض المساعدات للنازحين وللدولة العراقية هذا تزامن الانكماش مع بدء ارتباك وخسارة أسعار النفط. p9.2016. (COMPREHENSIVE) .

جدول (١)
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

ت	السنوات	المعدل النمو
١	٢٠٠٦	٥,٦٤
٢	٢٠٠٧	١,٨٩
٣	٢٠٠٨	٨,٢٣
٤	٢٠٠٩	٣,٣٨
٥	٢٠١٠	٦,٤٠
٦	٢٠١١	٧,٥٥

٧	٢٠١٢	١٣,٩٤
٨	٢٠١٣	٧,٦٣
٩	٢٠١٤	٠,٢٠
١٠	٢٠١٥	٤,٥٠

IRAQ: COMPREHENSIVE FOOD SECURITY AND VULNERABILITY ANALYSIS, (CFSVA) 2016, p9
المصدر

٣- الارهاب والتنمية المستدامة:

حققت الدول ومنها العراق التي كانت تعاني من انتشار العنف على نطاق واسع نتائج ضعيفة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي شكلت خطة التنمية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. فالتطرف العنيف ضاعف الشعور بانعدام الأمن ويمكن أن يؤدي إلى اندلاع اضطرابات متكررة تعرض تَواصل النمو الاقتصادي للخطر. وأثناء تحديد أهداف التنمية المستدامة لتوجيه خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، حذرَت الامم المتحدة الدولُ الأعضاء من أن الارهاب يهدد بإبطال الكثير من التقدم المحرز في مجال التنمية في العقود الأخيرة (الامم المتحدة تقرير ،٢٠١٥. ص٣٠).

ان العلاقة بين مفهوم الامن الانساني ومفهوم التنمية البشرية المستدامة علاقة طردية فلا تتحقق عملية التنمية المستدامة بغياب عامل الامن لأن مفهوم الامن الانساني اوسع من التفسيرات الضيقة التي رسمت الى الآن بانه امن حدود الوطن من العدوان الخارجي، أو بانه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية أو بأنه الامن العالمي من حدوث حروب نووية، بل هو ابسط من هذه التعقيدات واشمل لحياة كل فرد من البشر وامس بحاجاتهم اليومية وهو التماس الامن في حياتهم اليومية، وحمايتهم من خطر المرض والجوع والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية وعند تحقق كل ذلك نصل الى ايجاد بيئة آمنة مستقرة مؤاتية لاحداث عملية التنمية البشرية المستدامة.(جبر، ٢٠٠٩، ص١٩٠).

ان تحسين مستوى الانتاج الغذائي في العراق يتطلب العمل على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وبما أن التنمية المستدامة بانها ادارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسس على نحو يكفل تحقيق الاحتياجات البشرية للاجيال الحاضرة والمقبلة وتلبيتها المستمرة، وهذا يعني ان التنمية المستدامة سوف تصون موارد الارض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية ولا تؤدي الى تدهور البيئة وعليه يمكن تحقيق الامن الغذائي المستدام في اي دولة بضمان ثلاثة عوامل اساسية هي: استدامه الموارد الطبيعية (الارض والمياه) واستدامه التنوع الحيوي (الموارد النباتية والحيوانية والزيادة السكانية المناسبة. هذا لم يتحقق عندما ضرب الارهاب محافظات شمال وغرب العراق من تخريب للارض الزراعية وقنوات الري.

من هنا نجد ان مفهوم الامن الغذائي المستدام هو تعبئة القدرات والخبرات والموارد لزيادة الانتاج الزراعي والارتقاء بمعدلات الانتاج الافادة من المقومات والفرص المتاحة لضمان مستقبل اكثر ازدهارا للزراعة في اطار ضمان تحقيق الامن الغذائي المستدام حاضرا ومستقبلا، فاستدامة الانتاج الزراعي يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم تحقيق الامن الغذائي الذي من شأنه ان يعزز قوة الدولة، وذلك من خلال الاستخدام الامثل للموارد المتاحة في العراق والتخلص من الظواهر السلبية في استنزافها والاستفادة منها في تحقيق تنوع اقتصادي يساهم في بناء اقتصاد قوي يساعد على دعم القدرة الانتاجية ورفع المستوى المعاشي للسكان وخاصة في المناطق التي تعرضت للعمليات الارهابية كون الانسان فيها اصبح محروم من ابسط الحقوق التي كان يتمتع بها قبل احتلال تلك المجاميع الارهابية لمحافظاتهم.

٤- الارهاب والتنمية الزراعية:

أما بالنسبة للقطاع الزراعي الي تأثر بفعل احتلال داعش كون الزراعة مهمة بالنسبة (لداعش) كمصدر للإيرادات الاقتصادية حماية الإمدادات الغذائية المحلية. في عام ٢٠١٥ حضرت المجاميع الارهابية الحبوب المصدرة من الموصل ولضمان "الاكتفاء الذاتي" للمدينة سعت إلى السيطرة على أسعار الغذاء لمنع السخط العام، وأجبار ملاك الأراضي بشكل قسري لمواصلة الإنتاج الزراعي على الرغم من الحوافز التجارية الإشكالية والمصادرة لأرض النازحين للحفاظ على الإنتاج المحلي(Jaafar، p15.2016.).

أن معظم الانتاج الزراعي والمتمثل باهم محصول وهو القمح لانه اساس عند المواطن العراقي فقد كان في محافظة نينوى قد جاءت بالمرتبة الاولى في انتاجه والتي شكل ما يقارب اكثر من مليون طن وكذلك في محافظة صلاح الدين وكركوك وديالى التي هي الاخرى تأثرت بالعمليات الارهابية على حد سواء. والجدول (٢) يبين تللك المحافظات وترتيبها من حيث الانتاج.

جدول (٢)
الاهمية النسبية للانتاج الكلي لمحصول القمح في اهم محافظات منتجة لعام ٢٠١٣ (مليون طن)

ت	المحافظة	٢٠١٣	النسبة %	الترتيب
١	نينوى	١١١٥١١٣	٣٣,١٣	الاولى
٢	كركوك	٤٤٠٢٤٧	٢٠,٦٢	الثالثة
٣	واسط	٥٠١٢٣٨	٢٢,٢٦	الثانية
٤	صلاح الدين	٣٣١١٤٣	١١,٤٢	الخامسة
٥	ديالى	٥٢٤١٣٤	١٢,٥٧	الرابعة
مج	مج	٢٩١١٨٧٥	١٠٠	---

المصدر\ وزارة التخطيط – قسم التخطيط والمتابعة –دائرة الاحصاء الزراعي بيانات غير منشورة

فقد لعب الانتاج الزراعي في العراق دوراً مهما في تحقيق الأمن الغذائي قبل تطبيق النفط مقابل الغذاء غير إن القطاع الزراعي أصبح بعيداً الأن عن توفير الكميات الكافية من المواد الغذائية لسكان العراق ويعتمد عرض الغذاء عموماً لاسيماً بالنسبة لأغذية المواد التموينية على الإستيرادات بشكل كبير جداً ولابد من التأكيد إن لثقل المواد التموينية وأنظمة الدعم الأخرى دوراً مهماً في حياة الفقراء أو السكان غير الأمنين غذائياً وأبعاد شبح المجاعة عنهم فغالبية تلك الأسر تعتمد بشكل كبير على نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) لما كان يصعب عليهم تأمين السلة الغذائية من الأسواق.

هذا التأمين يجب ان يكون عبر عمليات الخزن المنتظمة من خزن للحبوب بمختلف انواعها لتلبية متطلبات البطاقة التموينية في ابسط ما يكون. فان الطاقات الخزنية للحبوب التي يمثل الخزن بنية أرتكازية ستراتيجية كونها ترتبط بتأمين الامن الغذائي لعموم الشعب وخاصة الحبوب ويشمل هذا القطاع السايلوات ومخازن خزن محاصيل الحبوب (الحنطة والشعير والشلب) وهو احد انشطة وزارة التجارة (الشركة العامة للحبوب). وبينما يعيش ثلث سكان العراق البالغ عددهم ٣٦ مليون نسمة في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة في معيشتهم. وفي مناطق التي احتلها الارهاب، ترك الكثير من المزارعين مزارعهم هرباً من العنف. وتم تدمير البنية التحتية الزراعية والآلات والماشية ويهدد سبل المعيشة الزراعية في المناطق المحررة ويحد من فرص العمل للعمال الزراعيين غير المهرة. وقد دمر إنتاج المحاصيل في العراق بسبب نقص الآلات، وتشريد المزارعين، والحقول المليئة بالقذائف غير المنفجرة، والصوامع ومرافق التخزين وتجهيز المحاصيل، ونقص البذور والأسمدة، والبنية

الأساسية للري المتضررة. بالإضافة إلى ذلك، تمنع أنظمة الاستيراد والنقل استخدام الأسمدة، والتي يمكن أن تذهب إلى تصنيع العبوات الناسفة. وقد تأثرت دخول المزارعين أكثر خلال السنوات الثلاث في الاحتلال بسبب تأخر الحكومة في سداد مدفوعات شراء المحاصيل لسيطرة المجاميع الارهابية على أمكاكن خزن الحبوب (سايلوات الخزن) (FAO/WFP.p15).

وأن دور مخزونات الغذاء يأتي لمواجهة التراجع في مساهمة الانتاج الزراعي بحيث يكون الخزين وسيلة لسد النقص لحين أتخاذ أجراء ومعالجة الامر، وكذلك أن توزيع مخزونات الغذاء في أكثر من مكان يجنب الدولة أو الجهات المسؤولة مشكلة النقل والتوزيع للغذاء في الاوقات المطلوبة والمخزون يقوم بهذا الدور، مما يجعل مسألة تأخر وصول الغذاء أقل تأثيراً على آمن المواطن الغذائي(الجبوري،٢٠١٥، ص٢٣٥). إنّ توفير إمكانات المخزون الإستراتيجي يسهم في تعزيز إمكانيات الأمن الغذائي وغالباً ما يشعر صانعوا السياسات، أن وضع الجزء الأكبر من المخزون الإستراتيجي في رقابة القطاع الحكومي أمر أساسي للحفاظ على الأمن الغذائي.(الامم المتحدة،١٩٩٤، ص٢٥) فكيف بان تحتل تلك العصابات هذه الصوامع للخزن الحبوب وبكامل طاقاتها في تلك المحافظات. والتي تشكل ما نسبته ٥٥% من طاقة الخزن في العراق.

أذ يبلغ عدد سايلوات خزن حبوب في محافظات العراق (٤٥) سايلو بمختلف السعات الخزنية حيث تتراوح الطاقات الخزنية للسايلو الواحد مابين (١٠-١٥٠) الف طن بنوعية السايلو العمودي والسايلو القبيي. نظراً لارتباط الخزن بالامن الغذائي وبسبب الحروب التي مر بها العراق فقد كان من الضروري تأمين خزين جيد من الحبوب الرئيسية حيث تم تطوير الطاقات الخزنية لتصل في عام ٢٠٠٨ الى حوالي (٤,٥) مليون طن من الحنطة والشعير و(٣٥٠) الف طن من الشلب موزعة على معظم محافظات العراق وتأتي في مقدمة المحافظات من حيث الطاقات الخزنية لمحافظة نينوى تليها صلاح الدين ثم بغداد وكركوك وتأتي في ادنى سلم تدني الطاقات الخزنية للحنطة والشعير السليمانية حيث لاتوجد اي طاقة خزنية لهذين المحصولين فيها، أما محافظات كربلاء، المثنى، ذي قار، فلا تتجاوز الطاقات الخزنية فيها عن (٤٠) الف طن(الجهاز المركزي للاحصاء ، ٢٠١٣). وكما في الجدول (٣).

الجدول (٣)
الطاقات الخزنية لسايلوات ومخازن الشركة العامة لتجارة الحبوب (القمح والشعير)

المحافظات	مجموع الطاقات الخزنية الحالية (طن)	النسبة %
نينوى	٨٩٠,٧٠٠	%٢٠
كركوك	٣٩٠,١٠٠	% ٩
الانبار	١٨٢,٠٠٠	% ٤
صلاح الدين	٦٩٣,٧٠٠	%١٥,٥
ديالى	٢٨٩,٨٠٠	% ٦,٥
مج	٢٤٤٦٣٠٠	%٥٥
اربيل	٢٢٦,٨٠٠	% ٥
السليمانية	٠	% ٠
دهوك	١٢٨,٠٠٠	% ٣
بغداد	٥٩٥,١٠٠	% ١٣
واسط	١٩٣,٠٠٠	% ٤
النجف	٢٠٣,٩٠٠	% ٤,٥

القادسية	١٤٣,١٠٠	% ٣,٢
بابل	٢٢٢,٣٠٠	% ٥
المثنى	٣٤,٥٠٠	%٠,٨
كربلاء	٢٠,٠٠٠	% ٠,٤
ذي قار	٤٣,٣٠٠	% ١
ميسان	٩٥,٤٠٠	% ٢
البصرة	١٢٥,٠٠٠	% ٢,٨
مج	٢٠٣٠٤٠٠	% ٤٥
المجموع	٤,٤٧٦,٧٠٠	%١٠٠

المصدر\ عبد الله علي كاظم ،الأمن الغذائي في العراق وأثره في قوته الجيوبولتيكية أطروحة دكتوراه غ.م ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، ٢٠١٤ . ص ٢٥٧.

والشكل (١) يوضح الفارق الكبير بين المحافظات العراقية بطاقة خزن الحبوب. والذي يمثل طاقة الخزن الكبيرة لمحافظة نينوى وصلاح الدين بالمقارنة مع المحافظات الاخرى

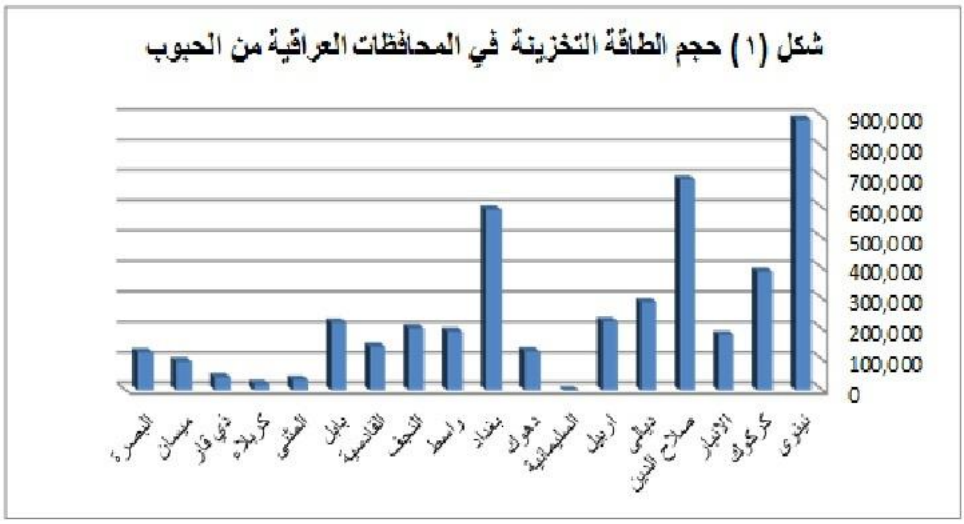

المصدر \بالاعتماد على جدول (٣)

اما الشكل (٢) الذي يوضح ان اعلى خزن للحبوب (القمح والشعير) في محافظة نينوى اذ يشكل ٢٠% وهو نسبة كبيرة بالمقارنة مع المحافظات الاخرى وجاءت محافظة صلاح الدين بالمرتبة الثانية من سعات الخزن بنسبة ١٥,٥% وقد شكلت المحافظات التي تم احتلالها واحتلال اجزاء منها ما نسبته ٥٥% من كميات خزن الحبوب وهو حجم كبير يؤثر على الامن الغذائي في تللك المحافظات خاصة وعلى العراق عموماً.

شكل (٢) نسبة الخزين الحبوب في المحافظات العراقية

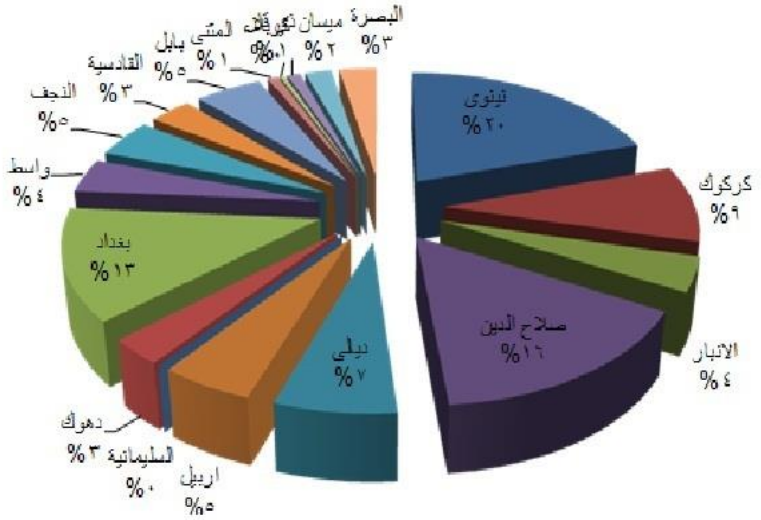

المصدر بالاعتماد على جدول (٣)

والخريطة (١) توضح بشكل كبير تركز الطاقات الخزنية الكبيرة في وسط وشمال غرب العراق وخصوصا في محافظة نينوى وصلاح الدين. اهمية اعتماد وزارة التجارة على توفير خزين استراتيجي لمواد الغذاء الاساسية يعتمد على الانتاج المحلى والاستيراد لمواجهة الازمات الطارئة ولاستخدامه في الحفاظ على توازن الاسعار ومنع المضاربة بالمواد الغذائية في السوق المحلية.(إبراهيم حربي،٢٠١٦، ص٢٢٧). وقد أدى ضعف أداء القطاع الزراعي إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية لتلبية حاجيات المواطن العراقي من الأغذية الضرورية وليس لتحسين نوعيتها وهو ما يظهر جلياً في شبه ثبات نصيب الفرد اليومي من إمدادات السعرات الحرارية، كما يعيق هذا الضعف الهوة بين الطلب على الغذاء والإنتاج المتحقق، ويرجح فرضية إن العراق يستهلك أكثر مما ينتج.

من خلال فشل الجهود المبذولة من قبل الجهات المختصة في تأمين ما يحتاجه الانسان العراقي من الغذاء الى ضعف المكانة المعطاه لتنمية القطاع الزراعي ضمن مخططات التنمية الاقتصادية التي تبنتها الدولة في السابق. وتنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة الى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أدى الصراع ضد تنظيم الدولة إلى انخفاض الانتاج الزراعي للعراق، والذي أصبح يقدر الآن بأقل من ٤٠٪ من مستويات ٢٠١٤. فقبل وصول "داعش"، كان نحو ثلثي مزارعي العراق يحصلون على الري - وبعد ثالث سنوات فقط، انخفض هذا المعدل إلى ٢٠٪. فقد ضاع ما يقرب من ٧٥٪ من املاشية، وارتفعت النسبة إلى ٩٥٪ في بعض المناطق. لم يعد سوى نحو نصف النازحني بعد سيطرة تنظيم الدولة على منطقة سنجار في ٢٠١٤. وأن العديد من النازحني داخلياً إنهم يشعرون أنه ليس لديهم الآن أي شيء يعودون إليه، مع تدمير مزارعهم ومصادر رزقهم. ويبدو أن هذا النمط ينعكس أيضاً في مناطق ريفية أخرى من العراق.

خريطة (١) نسبة طاقة الخزن للحبوب في المحافظات العراقية

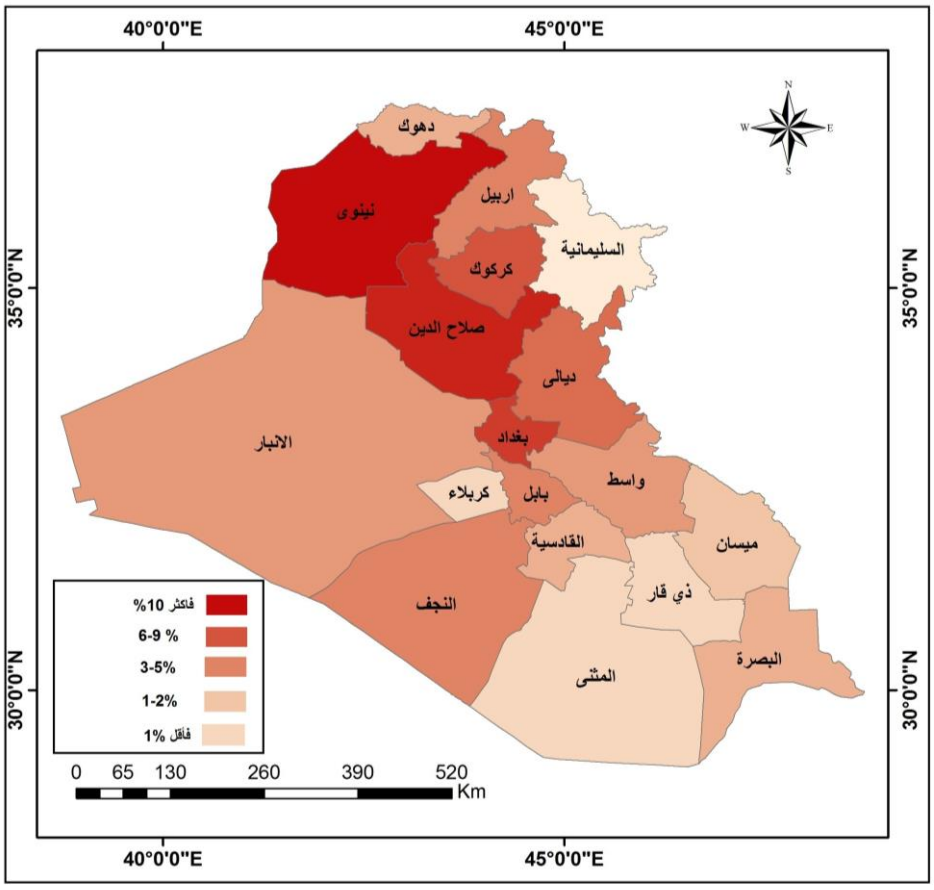

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١) وبرنامج ARCMAP10.2

ثانياً:: الارهاب وأبعاد تحقيق الامن الغذائي:

أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يكون أنتاج وتسويق وتنظيم وان تكون تجارة الدولة العراقية قادراً على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الاوقات حتى في أوقات الآزمات وفي أوقات تردي الانتاج المحلي وظروف السوق الدولية وهذا يعني ان مسألة الأمن الغذائي يأتي في المرتبة الاولى من وظائف الدولة الاساسية بحيث تتبنى سياسة قادرة على تلبية أحتياجات المجتمع وتوفير الامكانات المالية التي تسمح للدولة باللجوء الى الاستيراد من الخارج. وهذا يتطلب سياسات قادرة على التكيف للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك نمط التنمية وأشكال العلاقات مع الخارج بحيث يجعلها في مآمن من كل خطر ينجم عن الخارج . والجدول (٤) يوضح حالة الحرمان الغذائي للافراد في العراق وموزعة على اساس المحافظات في العراق. حيث يعاني حوالي ٥,٧ % من العراقيين أي بحدود ٢,٢ مليون نسمة من مجموع سكان العراق الحرمان الغذائي ومن حيث العدد المطلق للمحرومين نجد انهم يتركزون بشكل اساسي في ثلاث محافظات من العراق وهي البصرة وذي قار وبغداد. وقد بلغ المجموع الكلي للمحرومين ٢١٩٥٦٠٧ فرد على مستوى العراق. (البكري، ٢٠١٥، ص٨). هذا التوزيع قبل احتلال داعش للمحافظات الشمالية والغربية من العراق.

جدول (٤)
أعداد المحرومين من الغذاء في العراق ٢٠١٢

ت	المحافظة	عدد المحرومين	نسبة
١	نينوى	٢٢٨٩٣٠	١١,٥
٢	كركوك	٤١٨٦٨	٢,١
٣	ديالى	٨٦٥٩٠	٤,٣
٤	الانبار	٧٨٠٧٠	٣,٩
٥	صلاح الدين	٢٨١٦٣	١,٤
٦	بغداد	٣٥٢٧٦٠	١٧,٧
٧	بابل	٥٤٦٢٠	٢,٧
٨	كربلاء	٣١٩٩٧	١,٦
٩	واسط	١٣٣١٦٥	٦,٧
١٠	النجف	٣٨٥٦٥	١,٩
١١	القادسية	٣٤٠٢٩	١,٧
١٢	المثنى	٨٦٢٨٨	٤,٣
١٣	ذي قار	٣١٢١٥١	١٥,٦
١٤	ميسان	٦٨٠٠١	٣,٤
١٥	البصرة	٥٣١٧١٩	٢٦,٦
١٦	اربيل	٣٢٢٥٤	١,٦
١٧	دهوك	٥٦٤٣٧	٢,٨
١٨	السليمانية	٠	٠
مج	مج	٢١٩٥٦٠٧	١٠٠

المصدر\ وزارة التخطيط العراقية. ٢٠١٢

والشكل (٣) الي يوضح نسب المحرومين في المحافظات العراقية قبل ان يحتل داعش المحافظات الشمالية والغربية أذ يوضح الفارق الكبير بينها وبين باقي المحافظات الاخرى.

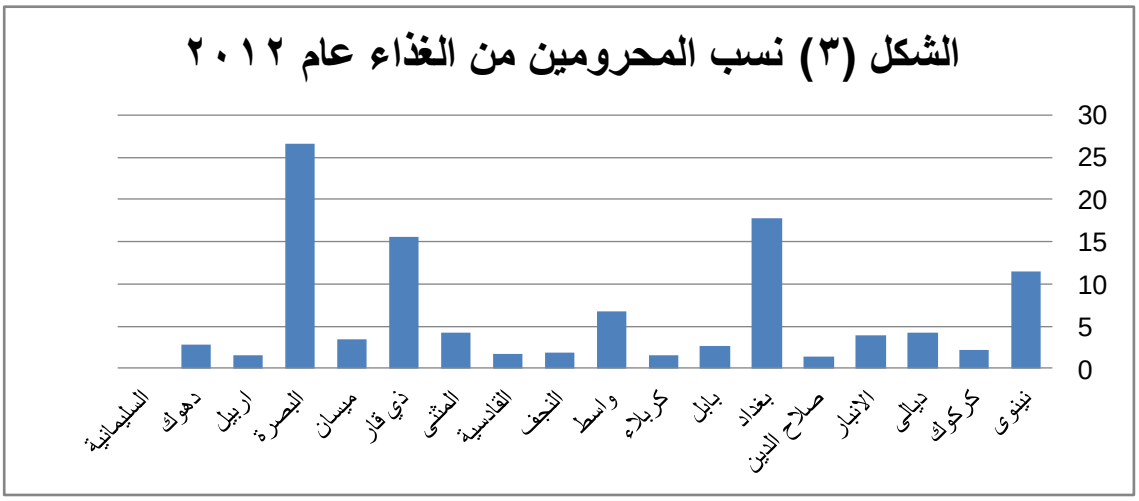

المصدر\

بالاعتماد على جدول (٤)

ومع ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي يقدر بحوالي ٣% حاليا، والانخفاض في النمو الزراعي فقد بقيت معدلات استهلاك الغذاء مرتفعة، وأدى تبدل أنماط الاستهلاك ورفع العقوبات الاقتصادية إلى زيادة الطلب على الواردات إذ زاد الطلب على عدد كبير من الأغذية والمنتجات الزراعية التي لا تتوافر لها بدائل محلية أو أن الظروف الطبيعية لا تسمح بإنتاجها، أو بسبب الاثنين معاً . وهذا ما قد يؤدي الى تحقق الحرمان الغذائي للعديد من المواطنين، حيث يمكن تعريف الحرمان الغذائي بأنه قياس نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات للطاقة الغذائية. ومن اهم ابعاد تحقيق الامن الغذائي هي :

١-الابعاد السياسية:

إن الابعاد السياسية تشكل محورا هاما في الامن الغذائي العراقي على الرغم من تداخل العوامل السياسية والاقتصادية على حد سواء فغياب الاستقرار السياسي والنفقات الحكومية المرتفعة خاصة في الجانب العسكري من اجل القضاء على الارهاب على حساب الجانب الاقتصادي والغذائي قد أثر بشكل كبير فإن انعدام الأمن الغذائي في العراق له بعد مكاني هام فالخريطة (٢) التوزيع الجغرافي لنماذج انعدام الأمن الغذائي بعد نزوح السكان وعودتهم الى مناطقهم. ويستند التجمع العنقودي على أوجه التشابه في العلاقات الأساسية بين الفقر المدقع وسوء التغذية، الاعتماد على نظام التوزيع العام واستخدام استراتيجيات المواجهة الغذائية ذات الصلة. وعليه فان الأمن الغذائي العراقي في ظل الظروف الراهنة يعني أن تنتج الدولة او المجتمع أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة أقتصادية تراعي الميزة النسبية للدولة او في أنتاج السلع التي تحتاجها وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الاجنبية إذا لزم الامر. على الرغم من أن المناطق ذات الانتشار المرتفع للفقر المدقع منتشرة في جميع أنحاء العراق .

خريطة (2) التوزيع الجغرافي للمحرومين من الغذاء بعد نزوحهم في المحافظات عام ٢٠١٧

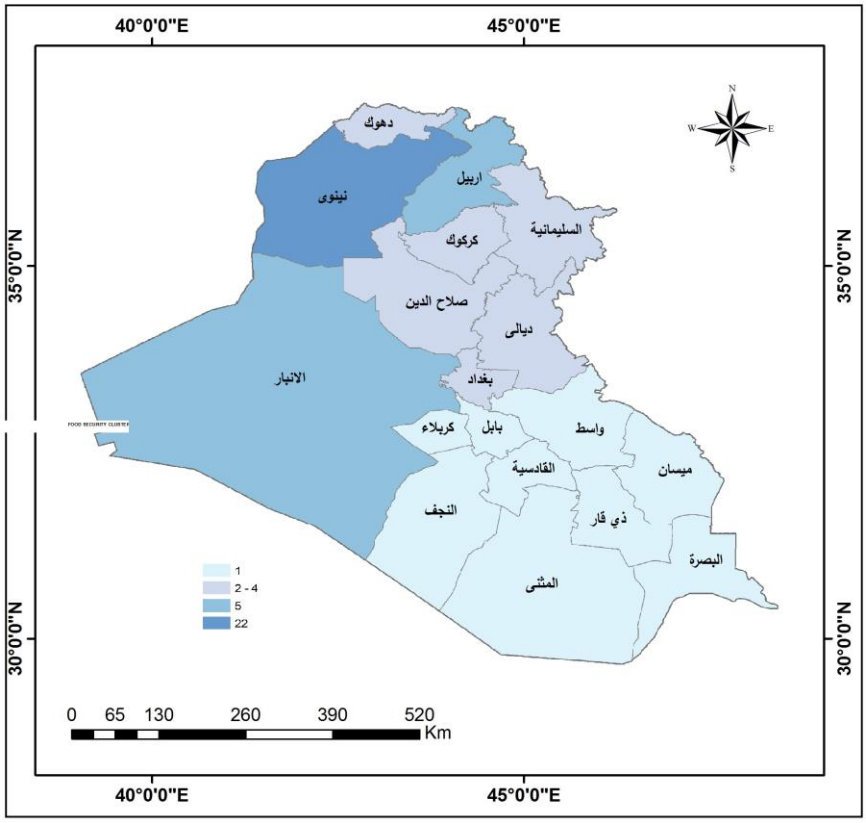

المصدر: من عمل الباحث ARCMAP10.2 ب ,2017 FOOD SECURITY CLUSTER

وتقع العديد منها بالقرب من الحدود السورية وتقع ضمن محافظات الأنبار ونينوى وبدرجة أقل كركوك. بالمثل، المناطق ينتشر فيها تصنيف "ارتفاع معدل انتشار سوء التغذية" في جميع أنحاء العراق. أكبر مجموعتين من المناطق ذات معدلات الفقر المدقع المنخفضة والمتوسط تم العثور على انتشار سوء التغذية في المركز الشمال (الأنبار وصلاح الدين ونينوى) وهي المناطق التي احتلها داعش في عام ٢٠١٤. (WFP/VAM2004. p31،)

٢-الابعاد الاجتماعية:

فيما يتعلق بالإرهاب، فبالرغم من طابعه السياسي، إلا أننا سنحاول التركيز على تحليلها من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية، وما يترتب عليها من آثار تظهر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كما تكمن أهمية العوامل الاقتصادية في بروز وتفاقم الإرهاب من خلال سعي الانسان الى العيش الكريم واللائق به وبإنسانيته والذي يمكنه من استمرار حياته من خلال توفر مقوماتها الأساسية، ويُعزى ذلك الى عدد من الاسباب منها تضارب المصالح بين الجهات المختلفة واختلاف وجهات النظر حول الظاهرة، وتنوع الخلفيات الإيديولوجية بشكل كبير واختلاف العقائد والأفكار، واختلاف النظم والبيئة الاجتماعية. في عام ٢٠١٤ ، استحوذت الدولة الإسلامية المسماة (ISIL) على أجزاء كبيرة من الأراضي العراقية، بما في ذلك ثاني أكبر مدن الموصل في العراق والمدن الرئيسية الأخرى ، مما أدى إلى النزوح الجماعي. تم تعزيز العمليات الحكومية لاستعادة الأراضي من داعش في عام ٢٠١٦. إن الانخفاض الحاد في مدخولات النازحين كان مرتبطاً بفقدان ممتلكاتهم؛ لذا كان من الطبيعي أن تزداد نسب الفقر بين الأسر النازحة من ٢٣ % إلى ٣٨ %، وبعبارة أخرى فإنَّ واحداً

من بين كل أربعة أفراد من النازحين هم فقراء حالياً؛ وهذا التقدير يمثل النازحين إلى خارج حدود محافظاتهم؛ وبذلك فهو يمثل الحد الأدنى لمؤشر الفقراء من بين النازحين.

وبحلول تشرين الثاني ٢٠١٧، تمكنت قوات الأمن العراقية من إجبار داعش على الخروج من الموصل وتلعفر والحويجة. والتي تم إجلاء مليون مدني من الموصل في واحدة من أكبر عمليات الإخلاء التي تمت إدارتها في التاريخ الحديث. أعلن رئيس الوزراء العراقي رسمياً انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في البلاد في ٢١ تشرين الثاني من عام ٢٠١٧، عقب استعادة المناطق الأخيرة الخاضعة لسيطرة الجماعات الارهابية في الأنبار. لكن الوضع لا يزال متوترا ويتغير باستمرار. على الرغم من سوء الأوضاع المعيشية في مناطق الأصل للنازحين من حيث انعدام الخدمات، وتهديم الدور والممتلكات، وانتشار المفخخات والألغام، وانقطاع الطرق أو تدميرها، إلا أن عدد العوائل العائدة تجاوز ال (٥١%)، وهذا ربما ناجم من عوامل الطرد السلبية في بيئات النزوح وما تنطوي عليها من صعوبات؛ وسيتبع ذلك صعوبات كبيرة فيما يخص إعادة الاندماج لدى عودتهم في بيئات الأصل، وربما ينتج عنه إعادة نزوح مرة أخرى إذا ماباطأت مشاريع الدعم والإسناد للعائدين.(مفتن، ٢٠١٨، ص٣٨).

٣-الابعاد الاقتصادية:

تعرض العراق لأزمتين متلازمتين في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، إحداهما جاءت نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط، والأخرى احتلال داعش لعدة مناطق نزح جراءها ما يزيد على (خمسة ملاين ونصف مليون نازح). فمنذ حزيران ٢٠١٤ ، تراجعت أسعار النفط الخام من ١١٢ دولاراً أمريكياً تقريباً إلى ٩٧ دولاراً في شهر أيلول، ومن ثم إلى ٦٢ دولاراً في شهر كانون الأول، واستمر بالنزول حتى وصل إلى ٣٠ دولاراً، لهذا تأثر الاقتصاد العراقي باثنين من التحديات الرئيسية في عام ٢٠١٤ ، وهما هجمات تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط العالمية. فقد أدت هجمات "داعش" إلى فرض ضغوط على الموازنة العامة من خلال زيادة الإنفاق على الاحتياجات العسكرية والإنسانية كما هددت أمن المرافق النفطية. واتسمت تداعيات هبوط أسعار النفط على الاقتصاد بالقوة نظرا لأن هيكل الاقتصاد العراقي لا يتسم بالتنوع كما أن النفط يمثل فعليا صادرات العراق الوحيدة. وفي عام ٢٠١٥ أخذت آثار هجمات "داعش" وهبوط أسعار النفط تتكشف بالكامل.(صندوق النقد الدولي،٢٠١٥، ص٢)

ووفقا لبعض التقديرات بلغ عدد حقول النفط التي يسيطر عليها تنظيم "داعش" في شمال العراق بنهاية عام ٢٠١٤ أربعة حقول فقط مقارنة بسبعة حقول في منتصف ٢٠١٤ . وتشير التقديرات إلى انخفاض إجمالي الطاقة الإنتاجية لهذه الحقول خلال تلك الفترة من ٠,٠٨ مليون برميل يوميا إلى ٠,٠٢ مليون برميل يوميا. فقد كان تنظيم "داعش" يستخدم جانبا من النفط المنتج حسب بعض المزاعم لتوفير ما يلزمه من إمدادات النفط. وتشير بعض التقارير إلى أن التنظيم وضع نظاما متطورا للتهريب عن طريق شحن بقية إنتاج النفط على شاحنات نقل بري إلى مصافي بترول صغيرة في شمال العراق ومن ثم بيعه بخصم كبير في السوق السوداء القائمة منذ فترة طويلة عبر تركيا.

وذكر أن تنظيم "داعش" استولى بعد الغزو على ثلاثة ملايين برميل من النفط عن طريق سحب ما في خطوط الأنابيب والخزانات ومحطات الضخ واستخدم تنظيم "داعش" عائدات النفط المهرب ليدفع مكافآت عناصره المقاتلة وقياداته، ولتمويل بعض أنشطة القطاع العام في الأراضي التي استولى عليها. (IEA, OMR, October تقرير ٢٠١٤) وفرض تنظيم "داعش" حصارا على مصفاة بيجي العراقية في أعقاب هجمات الارهابيين وظلت المصفاة متوقفة عن العمل منذ ذلك الحين. وكانت مصفاة بيجي، الواقعة على مسافة ١٥٥ ميلا

شمال بغداد، تسهم بأكثر من رُبع الطاقة التكريرية الإجمالية للبلاد (حوالي ٠,١٨ مليون برميل يوميا) قبل احتلال تنظيم "داعش" لها. واستعادت القوات العراقية المصفاة من عناصر "داعش" في شهر تشرين الثاني، لكنها فقدت السيطرة عليها لاحقا ثم استعادتها مرة أخرى في نيسان ٢٠١٥ بمساعدة من الضربات الجوية من التحالف بقيادة الولايات المتحدة. وأدت المعركة إلى اندلاع حريق ووقوع أضرار جسيمة بمستودعات بيجي النفطية.

الاستنتاجات والتوصيات:

١-أن اكبر المشاكل التي يواجهها الامن الغذائي في العراق هو حالة عدم الاستقرار في المحافظات التي احتلها داعش وتأثرت بعد تحريرها بدمار كبير طال الجميع المرافق ومنها القطاع الزراعي.

٢- إنّ توفير إمكانات المخزون الإستراتيجي يسهم في تعزيز إمكانيات الأمن الغذائي وغالباً ما يشعر صانعوا السياسات، أن وضع الجزء الأكبر من المخزون الإستراتيجي في رقابة القطاع الحكومي أمر أساسي للحفاظ على الأمن الغذائي.

٣- العمل على تنمية الموارد المائية ورفع كفاءة استعمالها من خلال ترشيد المياه وفق سياسة مائية باعتبارها احدى الموارد الطبيعية المهمة وصيانتها والمحافظة عليها وتوعية الفلاحين باهمية استعمال طرق الري الحديثة وانشاء المراكز والمؤسسات البحثية وتكثيف الدراسات حول اهمية المياه لاسيما المياة السطحية والجوفية.

٤ - وضع خطط علمية طويلة المدى لتنمية الانتاج الوطني من محاصيل الحبوب وجعل السياسة السعرية اداة فاعلة في تحقيق التركيبة المحصولية ودعم الانتاج المحلي لتحقيق التطور المنشود في انتاج الغذاء الوطني عوضا عن الدعم الحكومي للسلع الغذائية المستوردة من الخارج.

٥- اعاد صياغة استراتيجية الامن الغذائي بما يضمن تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة (مزارعين ، ارض ، مياه... الخ) بحيث تعمل على رفع الانتاجية الزراعية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية .

٦-وضع الخطط والستراتيجيات الملائمة للنهوض بمستوى الانتاج الزراعي وتوزيعه من خلال بناء المشاريع الاروائية وزيادة الرقعة الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الامن الغذائي من خلال توسيع القاعدة الانتاجية وتطويرها لمحاصيل الحبوب الرئيسية بغية تقليص الفجوة الغذائية وبما يحقق اكبر قدر من امن العراق الغذائي. ولا سيما بعد القضاء على المجاميع الارهابية في المحافظات الشمالية والغربية من العراق.

المصادر:

(١) إبراهيم حربي إبراهيم، ٢٠١٦، سياسة الامن الغذائي في العراق التحديات والحلول، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، بغداد ، العدد73 .

(٢) أحمد قاسم مفتن ، ٢٠١٨، إتجاهات النزوح في العراق، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط. www.bayancenter.org

(٣) الامم المتحدة 2015، الجمعية العامة، تقرير استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ، December ، A/70/ 674.

(٤) الأمم المتحدة، ١٩٩٥منظمة الأغذية والزراعة الدولية، حالة الأغذية والزراعة، ١٩٩٤، روما، إيطاليا، .

(٥) بان حكمت الجاف،٢٠٠٨، التهجير القسري في العراق واسبابه ومعالجاته ،بغداد ، مجلة المستقبل العراقي، العدد١٥ .

(٦) ثامر البكري،٢٠١٥،انتاج وتسويق الحبوب واثرهما على تحقيق استدامة الامن الغذائي،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية،قسم العلوم الإقتصادية و القانونية العدد ١٤ - جوان ٢٠١٥ . ص ٣ -١٠.

(٧) دائرة الإحصاء الزراعي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الجزء الثاني www.muthar-alomar.com/wp-content/uploads/2013/01/الاطلس-الزراعي.pdf .

(٨) حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر فخري ٢٠٠٩" الارهاب واثاره في التنمية البشرية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، السنة التاسعة، العدد ٢٩.

(٩) حسون عبود بعون الجبوري، ٢٠١٥ مخزونات الغذاء ودورها في تحقيق الامن الغذائي العراقي (القمح انموذجاً) مجلة واسط للعلوم الانسانية ، مجلد ١١ ، العدد ٣١.

(١٠) صندوق النقد الدولي – ٢٠١٥، التقرير القُطري رقم: ١٥\٢٣٦، واشنطن.

(١١)محمد مسعود قيراط، ٢٠١١. الارهاب دراسة في استراتيجية الوطنية واستراتيجيات مكافحتها،ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

(١٢)محمد سلمان، ٢٠٠١. مشكلة الامن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وافاق حلها، دمشق ، دار الفكر، ط١،

(١٣)وليد عبد جبر، ٢٠٠٩الامن الانساني والتنمية البشرية المستدامة العراق انموذجاً ، جامعة واسط ، مجلة كلية التربية ، العدد٦.

([14])WFP/VAM-MOPDC/CSO-MOH/NRI Baseline Food Security Analysis in Iraq, September 2004.

([15]) FAO/WFP update for the United Nations Security Council, 2018Monitoring food security in countries with conflict situations, ISSUE N[O] 3, January. www.fao.org/3/I8386EN/i8386en.pdf.

([16]) IRAQ: 2016, COMPREHENSIVE FOOD SECURITY AND (VULNERABILITY ANALYSIS, (CFSVA)

https://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/manual.../wfp203208.pdf

([17]) Hadi H. Jaafar, Eckart Woertz , (2016) , Agriculture as a funding source of ISIS: A GIS and remote sensing Analysis" Food Policy 64 14–25 , https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0306919216303219

(18)International Energy Agency (IEA), 2012, “Iraq Energy Outlook” 2014b, Oil Market Report.